دور المتاحف الشخصية والمجموعات الخاصة في الحفاظ على موروث الثقافي (متحف أرض الرافدين انموذجاً)

د . بسام ابراهيم علي الخالدي

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياحية/ قسم السياحة

دور المتاحف الشخصية والمجموعات الخاصة في الحفاظ على الموروث الثقافي (متحف أرض الرافدين انموذجاً)

د . بسام ابراهيم علي الخالدي

مشكلة البحث :

اتسعت في الآونة الأخيرة ظاهرة المتاحف الشخصية وجامعي التحف المنقولة سواء كانت هذه الظاهرة ذات ابعاد اقتصادية أو بدافع الهواية والرغبة في التعرف على نتاجات من سبقنا في الحياة ممن أجادوا صناعة التحف والمشغولات التي احتاجها الناس في حياتهم اليومية ، وقد لعبت الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها بلدنا العزيز في السنوات الأخيرة دوراً مباشر دفع الكثير من الأفراد في تتبع هذه التحف بغية الفائدة المادية وجني ارباح من جراء التعامل بمثل هذه التحف ، ومهما كانت خبرة هؤلاء الاشخاص في التعامل مع هذه المشغولات فأن الجانب العلمي والمعرفي سيكون محدوداً الى درجة الجهل بقيمة هذه الأشياء في بعض الحالات وبغية الحد من زيادة الضرر على اقحام افراد قد يكونوا قللي الخبرة والمعرفة في المجال الثقافي وللحفاظ على هذه المورثات القيمة ارتأينا تناول هذا الموضوع المهم وتغطيته من جوانب علمية وقانونية تصب في مصلحة المقتني والوطن على حد سواء .

The Role of Personal Museums and Private Collections in Preserving Cultural Heritage (The Museum of Mesopotamia as a Case Study(

Dr.bassam Ibrahim Ali Alkhalidi
AL- Mustansiriyah UNIVERSITY-

the research problem :

In recent times, the phenomenon of personal museums and collectors of movable artifacts has been expanding. Whether driven by economic dimensions or by passion and a desire to acquaint oneself with the creations of those who preceded us in life, individuals skilled in the art of crafting artifacts and the items that people required in their daily lives have played a role. The challenging economic

conditions that our beloved country has faced in recent years have directly influenced many individuals to pursue these artifacts, seeking financial gain and profits through dealing with such pieces.

Regardless of the expertise these individuals possess in handling such artifacts, the academic and intellectual aspect remains limited, often due to a lack of awareness of the value of these items in certain cases. In an effort to minimize potential harm and prevent the unwitting involvement of individuals who might have limited experience and knowledge in the cultural field, it becomes imperative to address this significant matter. This will involve approaching the topic from both scientific and legal perspectives, aligning with the interests of collectors and the nation alike, all the while safeguarding these valuable cultural heritage assets.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من زاوية ذات قيم أخلاقية وعلمية بحتة ، فللموروث الحضاري قيمة انسانية ومعنوية لكافة الشعوب ، وبما ان العراق كان وما يزال يتعرض لكثير من الهجمات الفكرية والثقافية على مر العصور فقد كان لزاماً علينا الحفاظ على موروثنا الثقافي بشكل فردي او مؤسساتي وبالتأكيد فأن تحقيق هذا الهدف يتطلب تظافر لجهود العديد من افراد المجتمع لتحقيقه ، وأن هذه الجهود تحتاج لتوعية مدروسة يتم غرسها كفسائل النخيل في نفوس صغارنا حتى تخرج لنا شجراً قوياً مثمراً ، وعليه فالوعي الثقافي لدى الشعوب يتم منذ الصغر في البيت والمدارس والمؤسسات الثقافية كافة لينتج لنا مجتمعاً واعياً ومثقفاً ، وأن التعريف بالماضي وانجازات الأجداد يجب أن تصب كقوالب الصلب في قلوب الأطفال حتى تنتج جيلاً مفتخراً بماضيه ومتمسكاً بحاضره ، وعلى الرغم من تعدد الدراسات في علم المتاحف إلا اننا لم نجد دراسة تتناول ما يعرف بالمتاحف الشخصية وما يعرف ايضاً بالمجموعات الخاصة وأهمية هذه المتاحف ودورها في الحفاظ على الموروث الثقافي ونشرها للوعي الثقافي بصيغة بسيطة تبعاً للإمكانيات المادية المحدودة لأصحابها ، كما أن مقتنيات المتاحف الشخصية والمجموعات الخاصة تدور في فلك التحف التراثية من الناحية الزمنية

الان لكن الفكرة الأهم والتي يجب الانتباه اليها ان هذه التحف تقترب يوماً بعد يوم من الموروث الاثري وهذا سيكون قريباً بالتأكيد لكثير من تلك التحف ، وهنا يكمن الخطر في عدم أيجاد حلول حاسمة وسريعة قبل الدخل في اشكالات قانونية لهذه الممتلكات التي تعتبر بالمفهوم العام انها املاك شخصية ولكنها بالحقيقة ارث ثقافي وطني غاية في الاهمية ولذلك وجب الاسراع الأن في معالجة هذه الازمة التي ستردنا قريبا، واذا أخذنا مثالاً فأن آخر الامبراطوريات الاسلامية التي حكمت العالم الاسلامي (الامبراطورية العثمانية) وحتى اخر ايامها (١٩٢٢م) ستكون مخلفاتها قريباً من الاثار وأن الكثير من البيوت والاشخاص يمتلكون تحف تعود لتلك الفترة وأبعد وعليه وجب حماية الافراد ومقتنياتهم معاً وبشكل قانوني وعلمي صحيحين .

أهداف البحث :

يهدف البحث لألقاء الضوء على ما يعرف اليوم بالمتاحف الشخصية أو المجاميع الخاصة وكيفية الحفاظ على هذا الموروث الثقافي وكيفية مساعدة هؤلاء الأشخاص فنياً وإدارياً وقانونياً في الكثير من مراحل الاقتناء والمعالجات الفنية وكيفية عرضها والفائدة المادية والثقافية التي يمكن جني ثمارها لطبقات المجتمع وطريقة تسويقها سياحياً لرواد هذه المتاحف.

فرضيات البحث :

يفترض الباحث من خلال دراسته ان هناك تأثير مباشر للمتاحف الشخصية في الحفاظ على الهوية الثقافية ، وان لهذه المتاحف التأثير الايجابي من خلال عرضها للتراث الانساني على مرتادي هذه المتاحف بشكل قوي من خلال خلق اجواء ذات طبيعة ثقافية تجمعهم تلك المساحة الصغيرة من الأرض والتي تسمى المتاحف الشخصية .

منهجية البحث :

من أجل الإحاطة بالجوانب المنهجية للبحث وبالابتعاد عن الأحكام الشخصية على طبيعة اقتناء مثل هذه النتاجات الانسانية فقد تم الأخذ بعين الاعتبار القوانين التي تهتم بالحفاظ على هذا الموروث ، ومتخذين من أحد أهم هذه المتاحف في العراق من وجهة نظرنا مادة للدراسة لما يشكله هذا المتحف والقائمين عليه من أفراد يحملون الصبغة الثقافية العالية

والروح الوطنية التي تتمسك بتراثها من خلال عرضهم للمقتنيات بدافع شخصي غير ربحي ولا مدعم من قبل المؤسسات الحكومية كهيئة الآثار العامة ووزارة السياحة .

المقدمة :

لطالما لبعت المتاحف دوراً هاماً في الحفاظ على الهوية الثقافية للشعوب ، وذلك عن طريق اظهار المواهب وتنمية القدرات ، وتدريب الأفراد على معرفة المهارات عن طريق الحس والمشاهدة وربط الحاضر بالماضي وتوسيع الحركة العلمية والثقافية في المجتمع .

لقد اصبحت إدارة المتاحف وعمارتها من قاعات وأروقة ومعروضاتها الممنهجة علماً قائماً بذاته يطلق عليه أسم (علم المتاحف)(Museography)[١] وعلى ما يبدو فأن الهدف الأسمى والمقصد لكل متحف هو أظاهر القيم الجمالية والفنية التي تحملها كل قطعة من معروضات هذه المتاحف .

ورغم إن الصفة المتحفية من فردية أو مؤسساتية تعد ظاهرة قديمة ومتجذرة في تأريخ الشعوب إلا إن الاهتمام بجمع التحف والموروثات التراثية أخذت تنتشر بشكل كبير في وقتنا الحاضر ، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على منعطف ايجابي في هذا المجال ، رغم تنوع أسبابه وأهدافه لدى تلك المسميات فردية كانت أم حكومية .

ومن خلال هذا البحث سنحاول الوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية التي تتعرض لها هذه المتاحف والقطع الفنية والمعوقات المادية والعلمية التي تقف بوجه جامعيها من خلال :

١-القوانين التي تساعد على حماية المجاميع الفنية المقتناة من قبل الأفراد .

٢-الدور الذي تلعبه هذه المتاحف الشخصية في اشاعة روح الثقافة العامة بين أفراد المجتمع .

٣-المعوقات المادية والمنهجية العلمية التي ترافق عملية عرض هذه الملتقطات .

٤-امكانية توفير المنهجية العلمية بين المؤسسات الحكومية ودعمها الأكاديمي لهذه المتاحف (الشخصية) .

٥-مناقشة المردودات المادية التي يمكن من خلالها توفير مصادر تخدم أصحاب هذه المتاحف وقطاع السياحة الشخصي والحكومي على حد سواء .

٦-أمكانية مشاركة هذه المتاحف من خلال رعاية المؤسسة الأم (الهيئة العامة للآثار) في المهرجانات الثقافية المحلية والدولية والتي تهتم بهذه المجاميع الثقافية والتراثية .

٧-عقد دورات تدريبية وعقد اجتماعات دورية يتم من خلالها توحيد الرؤية المتحفية لدى أصحاب هذه المجاميع الخاصة والمتاحف الشخصية .

٨-يعتبر متحف ارض الرافدين لصاحبة الأستاذ صباح السعدي علامة فارقة في المتاحف الشخصية العراقية في الوقت الحالي ، وعليه تم اختياره انموذجاً للدراسة لما يحتويه من قطع تعرض بصورة متحفية ذات سمة مميزة في هذا المجال .

أولاً : الصفة القانونية :

في البداية نجد من الضروري تحديد ماهية التحف الفنية التي يتم جمعها من قبل جامعي التحف ومقتنيها وهل هذه التحف تندرج ضمن إطار الإرث الثقافي أم هي مجموعة من الملتقطات العشوائية من هنا وهناك لا تمثل أي قيمة مادية أو معنوية ، فنحن هنا نناقش فكرة نتاجات بشرية صُنعت في وقت سابق ، وهل هذه النتاجات اليوم تندرج ضمن الموروث الثقافي حتى بات علينا من الضروري الحافظ عليها وجمعها ومن ثم عرضها في متاحف تعود ملكيتها لأشخاص ؟

كما اننا نجد من الضروري تعريف هذه التحف ودورها في الحفاظ على الموروث الثقافي ذلك من خلال الأطر القانونية والسمات الفنية التي تحملها هذه التحف ، متناولين المواثيق والاتفاقيات الدولية الحديثة الاكثر شهرة والتي يمكن أدراجها زمنياً بالنحو التالي [٢].

١-ميثاق أثينا لعام ١٩٣١ الصادر عن معهد التعاون للجمعية الدولية .

٢-اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤

٣-ميثاق البندقية ١٩٦٤

٤-ميثاق واشنطن ١٩٨٧

لقد كان أول من حذر بخطر ضياع التراث وأهميته العالمية للبشرية وضرورة الحفاظ عليه هم مختصون من (المعهد الفكري التعاوني التابع لجمعية الامم) وذلك خلال المؤتمر الذي دار حول تعريف وعلاج وترميم اللوحات وعناصر الديكور والذي نتج عنه أول ميثاق

دولي في أثينا لعام ١٩٣١ والذي جاء نتيجة للدمار الذي لحق بالتراث الثقافي خلال الحرب العلمية الاولى (١٩١٤– ١٩١٨ م) ونتج عنها تعريف للمصادر الثقافية ذات القيمة الفنية والاثرية [٣]

واذا رجعنا الى الاتفاقيات الدولية التي تطرقت لتعريف الممتلكات الثقافية نجد على سبيل المثال في اتفاقية (لاهاي لعام ١٩٥٤) وفي المادة(أولاً) الفقرة (أ) الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية نجد ان هذه الاتفاقية قد عرفت التحف التي يجب الحفاظ عليها هي : (ملكية الاموال المنقولة او الثابتة ذات الاهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية ، الدينية منها أم الدنيوية ، والاماكن الأثرية ، ومجموعة المباني التي تكتسب بمجموعها قيمة تاريخية أم فنية ، كالتحف الفنية والمخطوطات والكتب والاشياء الاخرى ذات القيمة الفنية والتاريخية والاثرية ، وتشمل كذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة والمحفوظات ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها) [٤].

تُذكر الكلمة الاولى من الفقرة (ملكية الاموال) في بعض الترجمات بينما تذكرها اخرى بمعنى (الممتلكات) ونحن نميل الى المعنى الأول كونه يعطي حق الملكية الفردية او الحكومية في امتلاك مثل هذا التراث ولكنه سيكون بطبيعة الحال تحت الوصاية والرقابة القانونية والحماية الحكومية في حال كان فردياً كونه يمثل تراثاً انسانياً .

وفي الفقرة (ب) فأن المباني المخصصة بصفة رئيسية وفعلية للحماية ولعرض الممتلكات الثقافية المنقولة والموضحة في الفقرة (أ) هي المتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة (أ) في حالة نزاع مسلح .

وفي الفقرة (ج) فأن المراكز التي تحتوي مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية الموضحة في الفقرة (أ) والفقرة (ب) والتي يطلق عليها أسم (مراكز الأبنية التذكارية) هي أيضا مشمولة بالحماية .

وعلى الرغم من ان هذه الاتفاقية كانت قد خُصصت لحماية الممتلكات الثقافية التي تكون تحت طائلة النزاعات المسلحة ، إلا ان الجانب الذي حَدد طبيعة التحف التي تُجمع

من قبل المتاحف الفردية بأنها تحف فنية تحمل صفة الممتلكات التراثية الثقافية للشعوب ، وهو الجانب الذي يهمنا في هذا البحث ، فأن مصطلح (الثقافة والتراث) اصبحت تحمله موجودات المتاحف الشخصية وبالتالي فالمتاحف الشخصية بمجملها تحمل هذه الصفات وتستحق منا الحماية لما تحتويه من صناعات تراثية صنعت بأيدي من سبقونا بكل حرفية وتنوع ، وكانت تسد احتياجاتهم اليومية وأذواقهم الفنية ، وبذلك بات لزاماً علينا المحافظة عليها وبالتالي حماية هذه الممتلكات لما تحمله من غطاء قانوني يحمي الصفة الثقافية التي تحملها تلك التحف .

وبالرجوع لقانون الآثار والتراث العراقي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ وفي المادة (أولاً) الفقرة(١) يؤكد القانون على ضرورة الحفاظ على الآثار والتراث في جمهورية العراق باعتبارها من أهم الثروات الوطنية ، وفي المادة (رابعاً) الفقرة (٨) تُعرف المواد التراثية بأنها الأموال المنقولة والأموال الغير منقولة التي يقل عمرها عن (٢٠٠) مئتي سنة ولها قيمة تاريخية او وطنية او قومية او دينية او فنية ، يعلن عنها بقرار من الوزير [٥].

وبما ان المتاحف الشخصية تحتوي معروضاتها على تحف يعود أغلبها الى فترة تقل عن (٢٠٠) سنة فأن هذه التحف تحسب على التراث الثقافي وهي بالمجمل اغلب معروضات هذه المتاحف ، ولكن هل اقتصرت محتويات هذه المتاحف على المعروضات التراثية ؟

الجواب سيكون بالطبع (لا) فهناك العديد من المعروضات يتجاوز أو يقترب عمرها من ال(٢٠٠) سنة (كالمنسوجات – والقطع المعدنية – والمسكوكات– والأسلحة – والوثائق القديمة وحتى المخطوطات) وهي بذلك تندرج ضمن القطع الأثرية ، وقد نصت المادة (٣/ اولا) من قانون الاثار والتراث العراقي رقم (٥٥) لسنة (٢٠٠٢) على (يمنع التصرف بالأثار والتراث والمواقع التاريخية الا وفق احكام هذا القانون) وحسب هذا التعريف القانوني هل تنطبق القوانين المنفذة على التعامل بالأثار مثلها مثل التراث ، في حين قد تتداخل القطع بشكل يصعب في بعض الاحيان التفرقة بين الاثر والتراث لتقارب الزمن في محددات القانون الزمنية وخصوصاً التحف التي يزيد او يقل عمرها عن (٢٠٠) سنة ولذلك فالمشرع العراقي لم يتحدد بعامل الزمن في بعض الاحيان ليتم حماية بعض القطع التراثية التي يراها

مهمة وتستحق الحماية ويتم ذلك عن طريق قرار وزاري من قبل وزارة الثقافة والاعلام سابقاً أو ما يعرف اليوم بوزارة السياح والاثار بعد قرار مجلس الوزراء بدمج الوزارتين معاً وذلك بتاريخ (١٥-٨- ٢٠١٥)[٦] .

وعليه فأن المعروضات في المتاحف الشخصية تجعلها أهميتها بمكان الواجب الحماية أذا اقتضت الضرورة الفنية والندرة التي تحملها القطعة بأن تكون تحت الحماية الحكومية ، ولكن هل يتحمل أصحاب المتاحف الشخصية التبعات القانونية لهذه المعروضات وهل هم من يحدد أهمية هذه القطع ، الجواب بالطبع سيكون (لا) وعليه كان لزاماً على الجهات المختصة للدولة متابعة ومراقبة هذه المتاحف خوفاً من الاهمال المقصود أو غير المقصود والذي قد يطال مثل هذه التحف ، وذلك بالتعاون المشترك بين القطاع العام والخاص على حد سواء .

لقد ألزم الدستور العراقي في المادة (٣٥) لسنة (٢٠٠٥) سلطات الدولة برعاية الجانب الحضاري والثقافي للعراق وأداره لمؤسسات والنشاطات الثقافية بما يتناسب مع تأريخ هذا البلد الحضاري [٧]

ومن الناحية التنظيمية قد يتسأل السائل هل هذه المباني تندرج ضمن قائمة المتاحف أم تحسب ضمن قائمة المعارض وسنحاول هنا تعريف للحالتين حتى نتمكن من تحديد صنف هذه المباني :

المتحف : يُعرف المجلس الدولي للمتاحف (icom)(international council of museums) والصادر في عام (٢٠٠٧) بأن المتحف (مؤسسة دائمة غير هادفة للربح ، تعمل في خدمة المجتمع وتنميته ، مفتوح للعامة ، يقوم بالاقتناء ، الحفظ ، الدراسة ، والإتاحة والعرض للتراث المادي للبشرية والبيئة المحيطة ، وذلك بغرض الدراسة ،التعليم ، الإمتاع) [٨]

كما يمكن تعريف المتحف بأنه مقر دائم من أجل خدمة وتطوير المجتمع ، مفتوح للعامة ، ويقوم بحفظ وجمع التحف وتسهيل عملية البحث العلمي فيها ، وفيه يعرض التراث الانساني المادي بغية التعلم والدراسة والترفيه للمجتمع ، وهي مؤسسات غير ربحية ، أي أنها مؤسسات استثمارية علمية تسعى لتنمية الجانب العلمي والثقافي في المجتمع ، وهي

بذلك تكون مؤسسة خدمية يتمحور دورها في المساهمة بتنمية المجتمع على المحاور المختلفة ثقافياً – اجتماعياً – صحياً – اقتصادياً – اخلاقياً ، وتعمل على ذلك بالحفاظ على قيامها بوظائفها المختلفة ، وتسعى لتحقيق اهدافها التعليمية والدراسية والترفيهية للمجتمع بأفضل الوسائل وأبسطها [٩].

أما المعارض : فتُعرف بأنها مكان مخصص لعرض الأعمال الفنية بكافة مجالاتها واتجاهاتها الفنية للجمهور ليشاهدها وتؤثر فيه حسب الأهداف التي يتبناها البعض أو الرسالة التي يسعى الى تحقيقها [١٠]، كما يمكن اعتبار المعرض (طريقة) لعرض فكرة أو التعبير عنها وذلك عن طريق ترتيب الأجسام وبخاصة غير الحية منها ترتيباً هادفاً وفق خطة موضوعة [١١].

فالمعرض حيز مكاني تُعرض الأشياء العينية من خلاله ، ويكون ذلك بشكل منظم وبطريقة عرض مختارة لمجموعة من العناصر أو الصور ، وعادة ما تكون المعارض تخصصية في طريقة عرضها كأن تكون معارض فنية أو معارض صناعية أو تكنلوجية وغيرها الكثير، وهذه المعروضات داخل هذا الحيز المكاني تحمل صفة الملكية الخاصة كأن تكون شركات أو معارض فنية وغيرها ، كما أنها تُفتح لفترة زمنية محددة وقد تكون ذات مردودات ربحية .

أذاً فالمعرض يقدم لزواره عادة افكار طبيعة العناصر التي يتكون منها المعرض مثل العينات والنماذج والاعلانات والأجسام بأسلوب مبسط ، كما ان الفرد الذي ينظم هذه المعارض يختار لمعرضه الفكرة الاساسية ويحاول استبعاد التعقيدات والتفريعات حتى تبدو الفكرة بسيطة مع ابتعادها عن البهرجة والمبالغة فتفهم من قبل الزائر بسهولة ، ويصل الى مضمونها بسرعة ، وعليه فأن العبء الملقى على منظم هذه المعارض سيكون ثقيلاً وكبيراً في الوقت ذاته لأنه يعالج الأفكار بشكل تصبح معه سهلة وممتعة في نفس الوقت [١٢] .
وعليه فالفرق بين المتحف والمعرض هو ان المُتحف يُنشأ ليكون العرض فيه ثابتاً ومستمراً ، أما المعرض فيكون عرضه لفترة زمنية محدودة فقط [١٣].

لقد حددت بعض الدراسات واستنادا لتعريف الايكوم (ICOM المجلس الدولي للمتاحف) ستة مؤشرات يمكن الاستدلال عليها لتسمية الابنية التي تحتضن الاثار والفنون التطبيقية القديمة بأنها متحف وهي قواسم مشتركة في تصنيف المتاحف :

١-المتحف مؤسسة دائمة تشغل حيزاً مكانياً .

٢- طبيعة المادة المعروضة فيه عبارة عن تراث مادي وغير مادي في بعض الاحيان يعود للبشرية والبيئة المحيطة .

٣-نطاق اقتناء التحف يستند على مهمه المتحف .

٤-ملكية المتحف تكون غير هادفة للربح .

٥-تستند مهمة ورسالة المتحف على تفعيل دور المتحف في خدمة المجتمع .

٦-تكون المتاحف مفتوحة لشرائح الزوار المختلفة ويتم تحقيق التعلم والتعليم والبحث العلمي والامتاع[١٤] .

ومن خلال التعريفين السابقين ومؤشرات المجلس الدولي للمتاحف يمكننا الآن تحديد صفة هذه الأماكن (المتاحف الشخصية – مادة الدراسة) التي تحتضن بين جدرانها تلك القطع الفنية التي تندرج تحت مسمى القطع التراثية ، وعلى الرغم من أن بعض هذه المتاحف يحمل اسم (مراكز ثقافية) إلا اننا نرى أنها أقرب لصفة المتحف من المعرض أو المراكز الثقافية التي تكون بالعادة صغيرة ومقتصرة على عرض بعض المقتنيات التراثية دون تجديد أو أضافة ، لذلك فالمتاحف الشخصية تشترك مع المتاحف العامة بالمؤشرات الستة السابقة الذكر وبأهمية معروضاتها وتنوعها وعبق تاريخها وصفة(التحفة) التي أُقتبس أسم المُتحف منها ، رغم التفاوت الكبير بينها وبين المتاحف العامة من حيث الحجم والامكانيات والعمق التاريخي بين المكانين ، فالمتاحف العامة تحتوي على تُحف تعود لآلاف السنين نزولاً للفترات المتأخرة ، بينما تحتوى المتاحف الشخصية على تحف لا تتعدى المائتي سنة وقد تصل في بعض قطعها النادرة الى ألف سنة أو أكثر بقليل ، وعليه فموضوع الدراسة وحسب ضننا يندرج تحت مسمى (المتاحف وليس المعارض) ولكننا نعتقد ان المصطلح الأمثل الذي يجب أطلاقه على هذه الأماكن هو (متحف ..... الشخصي) كأن يكون (متحف أرض النهرين الشخصي) دون الفصل بين كلمة متحف ثم اسم المتحف ثم كلمة

(شخصي) وهي الهوية التي تحدد نوع هذا المتاحف سواء كان متحف حكومي ينضوي ضمن مؤسسات وزارة الثقافة والآثار أم هو متحف شخصي تعود ملكية محتوياته لأفراد هدفهم الحفاظ والحماية لموروث ثقافي لشعوب عاشت على وجه البسيطة .

وسيتم مناقشة الظروف العامة التي مرت وتمر بها هذه المتاحف والمعوقات التي تجعل منها معروفة على نطاق ضيق لا يتعدى فئة المثقفين وبعض المختصين أو المهتمين بالثقافة وبالتراث الشعبي .

ثانياً : دور المتاحف الشخصية والمجموعات الخاصة :

تعد المتاحف الوعاء الذي يحفظ التراث ويحميه ويعرضه ، ومن خلالها نحافظ على ماضينا وحاضرنا وان عملية عرض هذا التراث هي جزء من بناء الدولة وبذلك فهي تلبي احتياجات الامة في تحديد موقفها السياسي ونضرتها الاقتصادية والثقافية ، ومن خلال المتاحف يتم إجراء المناقشات التخصصية وبمساعدة بعض الاستراتيجيات التواصلية والتعليمية[١٥]، أما المتاحف الشخصية فهي جزء لا يتجزأ من المتاحف العامة فجميعها تمثل محفلاً لعرض تاريخ وحضارة الأمة ومختبراً للتطبيقات العملية لدراسة الماضي الزاخر بإبداعات الاقدمين ، وعليه فلا يخفى على احد الدور المهم الذي يلعبه التواصل المباشر بين الناس ، فللمتاحف الشخصية أهمية في توفير مثل هذا التواصل في العلاقات العامة ، كما أن لها دور في الاتصال المباشر بين مرتاديها وذلك من خلال خلق التفاعل بين الأفراد والمعروضات والتي هي جزء من حياتهم الثقافية والاجتماعية ، ولهذا تطلب الحفاظ على كيانها وديمومتها كونها تمثل الإرث الثقافي الوطني الذي يزخر به الوطن ، ولهذه المتاحف الدور في تطوير الجانب الثقافي في البلد فهي تعمل على جلب الزائرين الاجانب أليها فتُنقل ثقافة وحضارة البلد المستضيف الى البلدان الأخرى ، وللمتاحف الشخصية الدور في تنمية الثقافة البصرية وتطويرها بصيغة تجعل من زوارها يتلمسون الثقافة الفنية من خلال تنمية الذوق الفني العام [١٦]، فالمتاحف تهدف بالغالب للتعبير عن ثقافة وهوية المجتمع وتساهم في حفظ ونشر وإحياء التراث الانساني من خلال الفكرة والتصميم المعماري والأنشطة الداعمة لها بهدف ان تكون تلك المتاحف مراكز ومقاصد سياحية [١٧]، كما ان المتاحف الشخصية تحاكي أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وليس فقط أصحاب الاختصاص فأغلب

زوارها يكون هدفهم المتعة وتمضية الوقت والاطلاع بشكل نضري دون هدف مباشر للزيارة بينما لا تتجاوز نسبة (٢%) وحتى اقل من ذلك للأشخاص الذين يسعون وراء البحث العلمي وهنا يلعب الجانب الثقافي الدور الاكبر للزيارة ، فالتراث هو الوعاء الناقل للثقافة عبر الأجيال ، ولذلك فأن من أهم صفات التراث انه حاضر فينا من الماضي أي انه ليكون تراثاً فعليه ان يصل الينا عبر الزمن واذا أنقطع وأنتهى فأنه لا يمكن أن يشكل تراثاً لنا وانما يصبح من الماضي ومجرد حكايات وذكريات ولذلك وجب توفر خاصية الاستمرار في التراث والانتقال من جيل الى جيل[١٨]، فالتراث اليوم يمثل الجسر الناقل بين حاضرنا وماضينا القديم ، فلا يمكن تلمس الماضي والاحساس به إلا من خلال هذا الجسر الرابط بين حاضر الاباء وماضي الأجداد .

ولكن للأسف فأن قلة الوعي لدي بعض الجمهور بأهمية هذه المتاحف ، يأتي ضمن فكره (الترفيه) فقط حيث يذهب كثير من الناس الى تلك المتاحف ويعتبرونها وسيلة لتمضية الوقت فقط ، وليس للفائدة منها وهذا يترك أثراً سلبياً على الدور الثقافي الذي تلعبه هذه المتاحف .

ويبدو ان الفكرة الأولى التي انبثق منها علم المتاحف فيما بعد هي تلك النشاطات التي تنضوي تحت فكرة العامل الاقتصادي الذي مارسه جامعي التحف والهواة الساعين وراء الثروة والشهرة ، فهناك الكثير من الامثلة في التاريخ القديم تشير الى اقتناء التحف واعمال الفن من قبل الهواة كوسيلة لتزيين القصور والدور وعرض مظاهر الثراء فعلى مستوى الحكام سيكون الملك الكلداني (نبو خذ نصر الثاني)(٦٠٤- ٥٦٢ ق.م) هو اول من خصص قاعة لعرض مقتنياته في القصر الشمالي في مدينة بابل ، وقد يكون للقادة العسكريين دور في هذا المجال عن طريق غنائم الحروب او الهدايا ، فالجنرال الروماني (فيرس) الذي كان حاكما لمدينة صقلية جمع المصوغات الذهبية والفضية والاحجار الكريمة والتماثيل الرخامية الجميلة وقطع الفن الاخرى ، كما ان الجنرال (اكريبا) الذي عاصر الامبراطور (اغسطس) كان يمتلك مجموعة نادرة من التحف الثمينة [١٩].

وفي القرن الاول قبل الميلاد نجد ان الكاتب والسياسي الروماني (شيشرون) (١٠٦- ٤٣ ق م) وهو يهتم ويجمع الاعمال الفنية والتحف الثمينة التي ملأ بها ثماني

عشرة بناية وكانت تلك المباني عبارة عن متاحف شخصية ومخازن تجارية بنفس الوقت لان محتوياتها كانت تستخدم للعرض والتبادل والبيع بالمزاد احياناً أخرى ، وعليه فأن العامل الاقتصادي[٢٠]، وحب الاقتناء والهواية في انشاء متاحف شخصية كانت احد العوامل التي شكلت علم المتاحف فيما بعد .

وعليه فأن المتاحف الشخصية هي أقدم من المتاحف العامة ومنها انطلقت فيما بعد فكرة المتاحف العامة ، رغم ان المجموعات الخاصة في البداية كانت تندرج تحت تصنيف الهواية (hobby) والتي تعرف اليوم وكما جاء في قاموس كامبردج بأنها الأنشطة التي يقوم بها الإنسان بهدف المتعة ولا تعتبر عملاً أو مهنة ، وهذا المعنى مطابق لما جاء في القواميس العربية والتي تذكرها بأنها الانشطة التي يقوم بها الانسان بهدف المتعة والتسلية في أوقات الفراغ دون أن يكون محترفاً بها أو معتاشاً عليها فيقال له عندها بأنه (هاوٍ) كما ان الهواية تندرج ضمن الاهتمامات ، وليس بالضرورة ان تتحول كل الاهتمامات الى هوايات تمارس بشكل مستمر ، ولذلك فأن الاهتمامات الشخصية هي المفتاح لاختيار الهوايات الملائمة ، كالاهتمام بالأشياء القديمة والتراثية التي تقودنا لهواية التجميع مثل جمع العملات القديمة أو الانتيكات وجمع الطوابع والاحجار الكريمة وغيرها[٢١]، في حين يتوقف النشاط عن كونه هواية بمجرد ان يصبح الشخص المقتني صاحب مهنة يتخذ من عمله هذا مصدراً للرزق والمنفعة الشخصية .

هناك جملة من المخاطر الثقافية التي قد تتصف بها المجموعات الخاصة ومنها صفة (الانانية) وهي عملية جمع تحف قد تكون في كثير من الأحيان ذات قيمة ثقافية وعلمية عالية يتم الاحتفاظ بها وخزنها في خزانات خاصة في البيوت دون ان يتعرف عليها احد ، وقد يكون الهدف من الاحتفاظ بها بهذا الشكل ذو ثلاث معان الاول يأتي من باب (الميراث) من الآباء والاجداد دون معرفة القيمة الحقيقية لما يمتلكه هذا الشخص وهذا بالطبع حق شرعي ولكنه يخفي عنا للأسف الكثير من المعلومات القيمة عن تلك القطع ، أما المعنى الثاني للاحتفاظ الفردي لهذه القطع الفنية فيأتي من باب امتلاك قطع نادره ذات قيمة مادية عالية من باب (التفاخر) بامتلاك مثل تلك القطع دون السماح للمجتمع واصحاب الاختصاص بدراسة مثل تلك التحف الفنية ، وقد يأتي (الجهل) بقيمة مثل تلك القطع

وخصوصاً ما يرثه الابناء من الاباء والاجداد فيعتبرونه من الخردة والاشياء البالية العديمة الفائدة فيتم اهمالها او التخلص منها بشكل عشوائي برميها بمكبات الأزبال أو حرقها خوفاً من العثة أو أنها تمثل طاقة سلبية في منازلهم ، في حين يأتي الجانب الأمني في بعض الأحيان كعامل خوف لدى ممتلكي مثل تلك الأشياء خوفاً من سرقتها فيتم اخفائها بشكل سري حتى يتم الحفاظ عليها ، كما تلعب (القوانين الصارمة) في بعض الدول دوراً سلبياً بعدم السماح وتهيئة الظروف القانونية التي يتسنى لممتلك هذه التحف بالتصريح عنها وحتى تسليمها للسلطات خوفاً من ضياع حقه باستعادة قيمتها وحتى المسائلة القانونية عن كيفية امتلاكه لمثل تلك القطع الفنية التراثية كانت أم التي تتصف بصفة الأثر في بعض الاحيان ، واضافة لهذا التقييد تسمح بعض الدول بالتبادل مصحوباً بالتقييد وذلك تحفيزاً للمصالح العالمية والمصلحة الوطنية ، وهو النهج الذي سارت عليه بعض الدول مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها ، والتي تقيد بعض صور أموالها الثقافية من تداول وتحرم البعض الأخر ، وتتيح في الوقت نفسه للأفراد التعامل ببعض صوره الاخرى [٢٢] .

ثالثا : المعوقات التي تواجه المتاحف الشخصية والمجموعات الخاصة :

أصبح معلوماً لدينا الآن أن المتاحف الشخصية تساهم بشكل كبير في القطاع الثقافي والتعليمي والاقتصادي وذلك من خلال عرض القطع التراثية والاثرية ذات الطابع الفني ، وان عرض مثل هذه القطع الفنية يحتاج الى جهود مادية ليست بالقليلة كما ان هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجه هذه المتاحف ومنها :

١-يأتي العامل المادي في مقدمة المعوقات التي تواجه أصحاب المتاحف الشخصية ، فنفقات العرض تشمل انشاء المتحف وعملية الحفاظ عليه ، وتصميمه بالشكل الامثل وتصنيع خزانات للعرض وعمليات الصيانة الدورية ، ومن المعلوم أن العديد من مقتنيات هذه المتاحف ذات قيم مادية باهظة الثمن وعملية اقتنائها تتطلب المال الكثير ، كما ان عرض ومعالجة هذه المقتنيات تتطلب جهود مادية ليست بالقليلة وتمويل مستمر قد لا يكون بالمستطاع لأصحاب هذه المتاحف توفيرها على المدى البعيد ، ولذلك فأننا نجد أن الدافع الوطني والثقافي في بعض الاحيان يلعب دوراً كبيراً في ديمومة هذه المتاحف من خلال التبرعات المالية أو اهداء بعض القطع التي يمتلكها

بعض الافراد من ذوي الحس الوطني بغية الحفاظ عليها وتسليمها الى تلك المتاحف حتى يتم معالجتها ومن ثم عرضها بشكل مجاني ومنهجي لمرتاديها ، ونحن نضن أن تلك التبرعات لا تتجاوز نسبة (٢%) من المعروض فيها ، والغالبية العظمى تأتي من الجمع عن طريق الشراء ، بينما تحظى المتاحف الرسمية التابعة للدولة بهدايا اكثر عدداً وقيمة وقد تهدى هذه القطع من رؤساء الحكومة ومسؤولين وشخصيات عامة وكبار رجال الاعمال في البلاد وبذلك فهي تحظى باهتمام اكبر من المتاحف الشخصية [٢٣].

٢-لا يأخذ الجانب القانوني في تنظيم عمل المتاحف الشخصية والمجموعات الخاصة دوره الحقيقي في حماية الفعاليات التي تقوم بها هذه المتاحف والمجاميع الخاصة ، فالقلق من المحاسبة القانونية يأخذ منها حيزاً واسعاً ، فلا توجد قوانين تحمي اصحاب هذه المجاميع من المسائلة والسرقة وحتى ضوابط البيع والشراء لبعض مقتنياتها كونها تعتبر ملك شخصي ولذلك يتم التعامل بهذه المقتنيات بالخفية دون الرجوع الى مؤسسات حكومية تكون راعية ومسؤولة عن هذه التحف والحيلولة دون التلاعب والمتاجرة بها وحتى تهريبها خارج البلاد ، ولذلك كان الاجدى ان تسجل هذه التحف في سجلات خاصة لأصحابها ويتم مراقبة وتصديق الجهات الحكومية المختصة عليها حتى يتم الحفاظ على هذا الموروث الثقافي ولا يتم التفريط به هنا وهناك ، وبالتأكيد يأتي دور السلطات هنا فعالاً لو تم أنشاء نقابة تحتضن اصحاب هذه المتاحف والمجموعات الخاصة ، وان تكون لديهم رابطة تُسجل قانونيا لدى الدولة ويتم منحهم شهادات ورخص وهويات رسمية تمكنهم من ممارسة عملهم وهواياتهم تحت حماية القانون ، فالكثير منهم يخشى حتى من عملية نقل مثل هذه التحف من مكان الى اخر خوفا من المسائلة القانونية ، او تعرض التحف للضرر خلال عملية نقلها من مكان الى آخر ، بسبب عدم وجود الضوابط الفنية الكافية للقيام بمثل تلك الاعمال .

ان فكرة انشاء جمعيات لهؤلاء المهتمين بالتراث والثقافة الوطنية ليست بالجديدة ، وهذه الفكرة تحتاج الى وعي ثقافي وادراك بأهمية التراث والاثار في الوطن ، بينما نجد في اوربا على سبيل المثال الوعي الثقافي بالأثار اخذ بالازدياد منذ بدايات القرن التاسع

عشر الهجري فقد اخذ الهواة يؤسسون لأنفسهم جمعيات آثاريه لممارسة هواياتهم بشكل جماعي ففي عام (١٨٢٦م) قرر اعضاء الجمعية البوهيمية للتاريخ والاثار وضع خريطة تؤشر عليها كافة المواقع الاثرية المعروفة آنذاك في أوربا [٢٤].

٣-اختيار المكان المناسب لإقامة المتاحف ، فمن المعلوم ان اقامة مثل هذه المتاحف يكون في بيوت اصحابها في أغلب الاحيان خصوصاً اذا كانوا من اصحاب رؤوس الاموال ، وفي حالة عدم توفر المساحة الكافية في بيوت البعض الاخر فأنهم بالضرورة سيحتاجون لموضع يكون ذو ميزة ثقافية كأن يكون في مركز العاصمة حتى يكون سهل الارتياد ، وهذا ما يتوفر بعينة الدراسة (متحف أرض الرافدين) المقام في وسط بغداد منطقة القشلة التي تعتبر مجمع ثقافي كبير يرتاده المثقفين على مدار السنة ، علماً ان المتحف يفتح ابوابه يوم الجمعة فقط وهذا بحد ذاته يعتبر حالة مختلفة عن المتاحف العامة التي تفتح ابوابها لمدة لا تقل عن اربع ايام في الاسبوع فتوفر فرص التعليم والثقافة والترفيه لمرتاديها اكثر من المتاحف الشخصية التي تشكل مكان للترفيه بصورة عامة وللمثقفين بصورة خاصة .

٤-قلة إعداد الوسائل التعريفية كالمطبوعات والبرامج السمعية والمرئية التي توضح أهمية هذه المتاحف .

٥-قلة التحوطات الأمنية وضعف وسائل السلامة العامة كمخارج الطوارئ وقلة في معدات الإطفاء والحرائق ، اما عملية الاخذ بنظر الاعتبار وضع نظام إدارة جودة البيئة الداخلية في المتاحف الشخصية (كتحسين إدارة التهوية واستخدام التهوية الطبيعية وحسابات تدفق الهواء التي يجب ان تتوافق مع الحد الأدنى من معدلات التهوية الطبيعية) فأن هذه المتطلبات تتوفر بشكل بسيط نسبياً ، كما أن هذه المتطلبات تحتاج الى تقنيات وامكانيات مادية خاصة لا تتوفر في الغالب لدى أصحاب هذه المتاحف .

٦-تتعرض هذه المتاحف وفي كثير من الحالات لعمليات سرقة لبعض معروضاتها وخاصة الصغيرة منها والعالية القيمة المادية في نفس الوقت ، ولو أخذ بعين الاعتبار وضع منظومة كاميرات مراقبة لكان ذلك افضل للتقليل من تلك الحوادث ، كما يمكن

وضع لواسق ممغنطة تنذر القائمين على المتحف في حالة سرقة أي قطعة وخروجها من البوابة الرئيسية للمتحف ، وهذه الانظمة معمول بها في كثر من محلات التسوق على سبيل المثال لذلك فهي تمثل الحد الادنى من وسائل الحماية البسيطة التي يجب توفرها في مثل تلك المتاحف بغية حماية محتوياتها الفنية القيمة .

٧-ان قلة زيارة المسئولين واصحاب القرار لهذه المتاحف شكل عامل سلبياً وذلك من ناحية قلة الدعم الحكومي ومؤسساتها لهذه الاماكن المهمة .

٨-الخوف من تنامي فكرة ان هذه المتاحف هي اشبه بالبازارات وليست اماكن ثقافية تعرض فيها نتاجات ومهارة وثقافة الأجداد .

٩-ان العمر الزمني لهذه المتاحف يكون في أغلب الاحيان محدداً بعمر القائم عليها ، فهي لا تحمل صفة المؤسسة الحكومية التي تساعدها على البقاء بعد وفاة صاحبها ، ولذلك وجب على وارثي هذه التحف الابقاء عليها وهذا يشكل خطراً في حد ذاته ، فليس بالضرورة ان يكون الأبناء على سيرة ابائهم ، ولذلك فقد أقتضى الأمر هنا التدخل من الجهات المختصة في الدولة بالأخذ على عاتقها الحفاظ على مثل تلك المتاحف ، كأن يتم شراء تلك التحف من قبل وزارة الثقافة مع الابقاء على ديمومة هذا المتحف او ذاك ، كونه يمثل أرث ثقافي للوطن كافة .

رابعاً : المنهجية العلمية المتبعة في المتاحف الشخصية :

يعتبر المتحف الوطني الراعي الأول للحركة الثقافية التي تُعنى بالتراث والاثار في البلاد فهو يمتلك من الادوات العلمية من كفاءات وخبرات اكاديمية على مستوى عالي تدربت في الميدان العملي والمختبرات ومارست العمل الوظيفي المتقن والمنتظم في سجلات ومخازن ودورات تدريبة وورشات عمل ومؤتمرات علمية وبحوث عالية الجودة تخضع للتقييم والتمحيص من قبل المختصين ، وأن هذه الامكانيات الكبير تضع المتحف الوطني والهيئة العامة للأثار والتراث ووزارة السياحة في دور المسؤولية وضرورة الحفاظ على ممتلكات وارث الوطن الثقافي ، واذا علمنا ان المتاحف الشخصية وجامعي التحف ومجموعاتهم الخاصة يحتاجون في الغالب الى المنهجية العلمية في التصنيف المتحفي وكيفية عرض مجاميعهم والحفاظ عليها بصيغة علمية ، ويعود السبب في افتقارهم لذلك هو النقص في

الخبرة العلمية وعدم مواكبتهم للتطور التكنولوجي الذي يشهده علم المتاحف اليوم ، فالزائر المتخصص للمتاحف الشخصية يلحظ على الفور عدم وجود تصنيف لطريقة عرض موجوداته فلا يوجد تخصص في العرض ولا في الازمنة التاريخية التي صنعت فيها ، فنجد التحف الفنية من اعمال يدوية ولوحات واسلحة نارية واسلحة بيضاء ومنسوجات ووثائق وصور اصلية لشخصيات مهمة وادوات وعملات قديمة ومشغولات متنوعة وهي متداخلة دون تحديد للنوع والكم والزمن والتخصص الدقيق للتحفة ، وان هذا الوضع لا ينفي اهمية المتحف الشخصي والجهد الكبير المبذول من قبل اصحاب هذه المتاحف ، ولكن يأتي هنا عاملان يؤثران في هذا الموضوع الاول هو الامكانات المادية البسيطة التي لا تسمح بوجود قاعات عرض كبيرة يتم من خلالها توزيع وعرض كل ما يمتلكه اصحاب هذه المتاحف ، وقد اكد لنا السيد صباح السعدي صاحب متحف (ارض الرافدين) وهو عينة الدراسة انه يمتلك اضعاف ما موجود في متحفه الشخصي وقد امتلئ منزلة بها وهو لا يمتلك المكان الكافي لعرض كل ما لديه من تحف حتى تتم الفائدة مما يمتلك من قبل المثقفين والمختصين وحتى زوار التسلية الذين يحضرون للمتحف لغرض المتعة وتقضية الوقت الجميل في التعرف على نتاجات اجدادهم الرائعة .

اما العامل الثاني الذي تفتقر اليه المتاحف الشخصية والتي تؤثر عليها فهو ان اغلب اصحاب هذه المتاحف هم من غير الاكاديميين المتخصصين في مجال الاثار والتراث بل تجمعهم صفة الخبرة وحب الجمع والهواية ، فهم قد يكونوا من الاثرياء او المهوسون بجمع التحف او المتاجرون بها في الاسواق التي تحمل طابع التراث وتجمع السواح والاجانب الباحثين عن الاشياء الثمينة خلال زياراتهم السياحية ، وبالطبع فان هذه الخبرة لا تكفي لأنشاء متحف ، فالمتحف منشائه متخصصة تحتاج لمدير يكون ذو كفاءة علمية وخبرة وحسن ادارة وعليه ان يكون ملماً بالمناهج العلمية والقوانين المحلية والدولية التي تطرحها المتاحف الرسمية والمؤسسات الدولية وان يكون لدية من المساعدين الذين يقومون بعملية التصنيف والتسجيل والمتابعة والمراقبة والتنظيف والصيانة والترميم وغيرها الكثير من الامور التي يحتاجها المتحف ، واذا كان القانون لا يمنع من ممارسة مثل هذه الفعاليات والتي تندرج ضمن العرض والمحافظة على الموروث الثقافي فقد اصبح لزاماً على مؤسسات

الدولة المختصة في هذا المجال الأخذ بعين الاعتبار رعاية هذه المتاحف واصحابها وذلك بعقد جلسات واجتماعات دورية مع اصحابها واشراكهم في دورات تخصصية تساعدهم على مواكبة التطور الحاصل في مجال المتاحف وان تشركهم في عرض مقتنياتهم ضمن فعاليات منتظمة كأن يتم اجراء مهرجانات متحفية سنوية داخل المتحف الوطني يتم فيه عرض المقتنيات التي يراها اصحابها ويراها المختصون انها مهمة وتستحق العرض وبالطبع سيكون المهرجان اكثر فعالية واهمية للجميع فلأصحابها ستكون فرصة جيدة للعرض وللتعلم والتعارف وللمختصين والمسؤولين عن هذا الموضوع سيكون لهم السيطرة ومعرفة ما يمكن عرضة من خلال هذه المهرجانات اما الزوار فهم المستفيدون الاكثر حظاً من هذه التجمعات التي ستوفر عليهم الجهد والمال فقد تكون هذه المتاحف موجودة في محافظات بعيدة لا يستطيع الباحث والمهتم الوصول اليها وحتى معرفتها في بعض الاحيان ، كما انها ستوفر الفرصة الجيدة للتواصل والتعارف الثقافي بين المهتمين ، كما انها تمثل مجالاً رحباً لتلاقي العوائل والتوسعة الذهنية للأطفال وتزيدهم معرفة بتراثهم وماضيهم الجميل .

وحسب الامكانات المتوفرة لدى المؤسسات الحكومية المسؤولة على هذا الجانب فأن باستطاعتها توفير مناخ ملائم لعروض دولية مشتركة كأن يتم فيها اقامة مهرجان دولي سنوي يتم فيه عرض نتاجات الشعوب القديمة حتى يتم فيه التلاقح الحضاري ومعرفة المشتركات الثقافية للأمم وما انتجته ثقافة تلك الشعوب في سنواتها الماضية وهذا بالطبع سيساعد على تنامي الوعي لدى اصحاب المتاحف الشخصية ويجعلهم اكثر خبرة في مجال العرض والثقافة والتواصل مع اقرانهم في البلدان الاخرى وبالتأكيد تأتي الاهمية في هذا المجال انها تُنظم تحت رعاية حكومية ومؤسسات دولية متخصصة في هذا المجال وبالتأكيد سيصدر عنها منشورات علمية ومجلات ثقافية غاية في الاهمية ولا يمكن تغافل التوصيات التي ستكون بمثابة الطريق السليم والمنهجي الذي ستسير عليه المتاحف الشخصية واصحاب المجاميع الخاصة كما ان اقامة مثل هذه المهرجانات يساعد على تحفيز التنافس العلمي بين اصحابها للإخراج افضل ما يمتلك اصحاب هذه المقتنيات مع ضرورة ضمان حق الملكية الشخصية لأصحابها وضرورة المحافظة عليها من ايدي العابثين والمهربين ، أو مصادرتها أو التلاعب بها ، فعملية مقادمة السلع وجعلها تبدو وكأنها اصلية وقديمة موجودة

لدى الكثير من المزورين والمتاجرون بالأثار والتحف الفنية وان عملية الاحاطة العلمية والقانونية لأصحاب المجاميع الخاصة والمتاحف الشخصية ستوفر الحماية المشتركة للإرث الثقافي ولأصحاب هذه التحف على حد سواء .

متحف أرض الرافدين الشخصي :

يقع متحف أرض الرافدين في مجمع القشلة في منطقة سوق السراي وسط بغداد وضمن المجمع المعروف بالمركز الثقافي البغدادي (The Baghdadi Cultural Center) والتابع الى مجلس محافظة بغداد ، وقد تم أنشاء المتحف من قبل السيد (صباح السعدي) في بداية عام (٢٠١٩) والقاعة المخصصة للمتحف مُقدمة من قبل مجلس المحافظة بشكل مجاني حالها كحال باقي القاعات الموجودة في المجمع ، وبالتأكيد فأن هذا الدعم يعتبر مبادرة طيبة من قبل الحكومة في دعم عملية استمرار الثقافة في البلاد ولكن : يتطلع الكثير من المثقفين في العراق الى زيادة الدعم الفني والمادي من قبل وزارة الثقافة والسياحة والاثار و مجلس محافظة بغداد ووزارة التعليم العالي ووزارة العدل والداخلية وكل من باستطاعته مد يد العون والمساعدة لجميع قطاعات الثقافة في البلاد قدر المستطاع كون ان الامم تفخر بتأريخها وثقافتها وان عرض الارث الثقافي في متاحف حكومية او شخصية بالتأكيد هي مسؤولية اخلاقية تقع على عاتق جميع افراد الدولة ومؤسساتها .

لقد تم اللقاء بالسيد صباح السعدي صاحب متحف ارض الرافدين وذلك في صبيحة يوم الجمعة المصادف ٧/ ٧/ ٢٠٢٣ وتم توجيه مجموعة من الأسئلة ألية وهي :

١-ما هو تأريخ أنشاء المتحف ؟

٢-ما هي مصادر التحف المعروضة لديكم ؟

كحال المتاحف الشخصية الأخرى في كل العالم يتم الحصول على مقتنيات هذه المتاحف بصورة رئيسة من خلال جمع أصحابها لهذه التحف عن طريق الشراء وتعقب الشخوص الذين يستغنون عنها ، وتأتي التبرعات والهبات من هنا وهناك بدافع شخصي مُحب للتراث والحفاظ عليه ، وقد ترمى بعض القطع من قبل أصحابها دون دراية أو معرفة لأهميتها كونها تأتي بالعادة من موروثات الاباء والاجداد ، أما عملية الحصول على قطع أثرية فهي محصورة بعمليات التنقيب الرسمي والمنتظم وهو من اختصاص بعثات التنقيب

وتذهب هذه المستخرجات الى المتحف الوطني ، وعليه فأن أي قطعة تحسب أثرية لا يمكن عرضها في المتاحف الشخصية ، ولكن هناك العديد من الهواة وجامعي التحف واصحاب المتاحف الشخصية والصحاب المجاميع الخاصة يمتلكون قطع تعود لفترات زمنية قديمة وهي بذلك تحسب قطعاً اثرية ، وقد تسمح قوانين العديد من الدول وخصوصاً الاوربية منها لهؤلاء بامتلاك وتبادل مثل هذه التحف بينما تمنع القوانين العراقية مثل هذه النشاطات حفاظاً على الموروث الحضاري والثقافي من التلاعب والتهريب ، وبهذا الصدد نرى من الضروري وضع تشريعات قانونية في هذا المجال حتى يضمن الوطن حقه في الحفاظ على موروثه الثقافي ، فيتم بطريقة ما تسجيل هذه القطع لدى السلطات المختصة وإعطائها أرقام متحفيه رسمية وسجلات خاصة بها ، وحتى تتم الفائدة لمقتنيها من قيمتها التي تكون باهضه الثمن بالعادة ، أو تقوم الدولة بشرائها من مقتنيها بأسعار جيدة حتى تشجع هؤلاء على التعاون مع مؤسسات الدولة ، أو تساعدهم على عرضها بمعارض داخلية أو خارجية ذات مردودات مادية لهم وتكون بالعادة تحت اشراف ومراقبة السلطات المختصة في هذا المجال وبذلك تتحقق الفائدة للطرفين .

لقد حدد المشرع العراقي في أساسيات الحماية الادارية للتراث الثقافي في المادة (٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن تنظيم وبيع المواد التراثية حيث أشارت هذه التعليمات الى ضرورة تشكيل لجنة ادارية تنظر في طلبات منح الاجازة الى أصحاب بيع التحف والمواد التراثية لممارسة هذه المهنة ، وتم على ضوء ذلك تشكيل لجان للتفتيش والمراقبة الدورية بغية الحد من التعاملات الغير قانونية بالتراث الثقافي المهم [٢٥].

٣-هل هناك دعم حكومي (مادي أو معنوي) أو مؤسسات عراقية أو أجنبية للمتحف ؟

أكد لنا السيد صباح السعدي عدم تلقيه أي دعم مادي من أي جهة حكومية أو مؤسسات داعمة لنشاطه الثقافي ، ولكن قد يكون هناك دعماً معنوياً محدوداً لمتحفه وذلك عن طريق ألقاء الضوء اعلامياً من قبل بعض القنوات التلفزيونية والاذاعات ، في حين يأتي الدعم المقدم من قبل مجلس محافظة بغداد بإعطاء المكان بصورة مجانية للمتحف في دائرة الدعم المحدود وبدون تقديم خدمات إضافية للمتحف كالحماية ووسائل الأمان والراحة وخزانات الحفظ والعرض الجيد ، فوجب على اصحاب هذه المتاحف توفير مثل هذه

الخدمات بشكل شخصي ، في حين أن حماية الموروث الثقافي هي مسؤولية الجميع وقد ضمنت القوانين الوضعية ضرورة الحفاظ على هذا الموروث حتى لو كانت ملكاً شخصياً للأفراد .

٤-هل المتحف مسجل قانونياً لدى الدولة أو هل هناك رابطة أو نقابة أو مؤسسة تنضون تحت رعايتها وهل هي رسمية وتحت أشراف أي وزارة ؟

للأسف لا يوجد قانون يختص بتنظيم عمل هذه المتاحف ويسعى لحماية اصحابها ، وأن توفير مثل هذه النقابات وتنظيمها بقانون سيؤدي بالتأكيد الى توفير بيئة قانونية صحيحة تحافظ على الموروث الثقافي وتحدد عمل هذه المتاحف ، وتعطي الضمانات لأصحابها بأن عملهم هذا هو عمل وطني وثقافي ويستحق المعاناة بغية ديمومة مثل هذه المتاحف ، ومن المعلوم أن قانون النقابات العراقية المرقم (٥٢) لعام (١٩٨٧) وفي المادة أولاً الفقرة ثانياً يذكر (يأتي الهدف من التنظيم النقابي للعمال هو تنمية الوعي السياسي والثقافي والمهني للعمال) وفي المادة ثانياً (يسري هذا القانون على العمال المشمولين بأحكامه من عمال القطاع الخاص والمختلط والتعاوني) وحسب ضننا وحسب هذا القانون فأن باستطاعة أصحاب هذه المتاحف تشكيل نقابة خاصة بهم تحافظ على ثقافة الوطن وتجمعهم في أطار قانوني وتبين ما لهم وما عليهم من واجبات وحقوق وتدافع عنهم وتمنحهم الرخصة في ممارسة نشاطاتهم بصورة صحيحة .

٥-هل هناك موارد مادية يدرها المتحف عليكم ؟

للأسف لا يوجد أي مردود مادي يحققه المتحف الشخصي للسيد صباح السعدي ولا حتى للمتاحف الشخصية الأخرى في العراق حسب علمي .

ولكن من المؤكد فأن هناك علاقة قوية بين المتاحف والسياحة الثقافية ، فالمتاحف تحظى بشعبية بين صانعي السياسات المالية لأنها تجذب السياح الذين يقومون بالإنفاق العالي مما توفره من دعم اقتصادي للثقافة وعليه فالسياحة الثقافية تُعد سوق واعد ومُطور لاقتصاديات بعض الدول [٢٦]، ولكن للأسف فأن المتاحف الشخصية في العراق لا تملك القدرة على تنظيم مردودات مالية تحقق لها بعض المكاسب المادية والتي تغطي فيما بعد بعض النفقات المالية الكثيرة التي تحتاجها هذه المتاحف لديمومتها كالصيانة والترميم

لبعض قطعها على سبيل المثال ، علماً أن توفر ما يعرف بالمشافي ومراكز الصيانة والترميم و التي تعنى بصيانة التراث والاثار تحتاج بالعادة لمبالغ ليست بالقليلة ، وهي تحت اشراف مؤسسات تابعة للدولة عادةً ، لذلك وجب على هذه المؤسسات توفير المساعدة قدر المستطاع حتى يتم تحقيق الهدف العام وهو الحفاظ على الموروث الثقافي للبلد .

أما الجولات السياحية التي تقيمها الشركات السياحية في البلدان ومن خلال اقامة جولات سياحية تتخللها زيارات الى بعض المتاحف ومنها المتاحف الشخصية التي تتميز بالزيارات السريعة للسواح وهو الهدف المرجو من الجولة ، ويتم من خلال هذه الزيارات قطع التذاكر للدخول اليها مع توفير بعض المشروبات والمأكولات السريعة التي تقدم بشكل سياحي جميل مع عرض لبعض النماذج المستنسخة لرموز حضارية وشخصيات وبعض القطع الاثارية الجصية ، وكل هذه الموجودات تحقق مردودات مادية لا بأس بها لأصحاب هذه المتاحف وقد يتم التعاون بين الهيئة العامة للسياحة والاثار على التسويق العلمي الصحيح والدعم السياحي من قبل الدولة مع الاخذ بعين الاعتبار المردودات المادية المشتركة التي قد يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

٦-هل أنتم على اطلاع بقوانين المتاحف في العراق أو العالم وهل يحتاج السيد صباح وأمثاله من جامعي التحف ومقتنيها لقوانين تسهل عملكم وتضمن حقوقكم ؟

قد يكون لأبعض أصحاب هذه المتاحف الخبرة في اقتناء التحف وقد تكون لديهم المعرفة ببعض القوانين المحلية والدولية من خلال ثقافتهم العامة وهذا ما يتمتع به السيد صباح السعدي صاحب متحف أرض الرافدين الشخصي ، ولكن تبقى هذه الثقافة محدودة ببعض الاشخاص بينما يجهلها الباقون وعليه وجب على السلطات المختصة بالسياحة والآثار أقامه دورات وورشات قانونية تساعدهم على معرفة الشروط والقوانين الداخلية للبلد وكذلك القوانين المتحفية العالمية التي تساعدهم على الاطلاع الحقيقي والتطور الحاصل في مجال علم المتاحف ، وبالتالي يستطيع هؤلاء تحديد الحدود القانونية التي باستطاعتهم العمل بها .

٧-هل هناك مساعدين أو فرق عمل مع السيد صباح السعدي وما طبيعة عملهم ؟

هناك مجموعة من الاشخاص الذين يجمعهم حب الوطن وتراثه ويشتركون بمبدأ ضرورة الحفاظ على الموروث الثقافي وهم بالمجمل لا يتقاضون مبالغ مادية عن عملهم في متحف أرض الرافدين بل هم متطوعون بشكل شخصي خدمة للصالح العام وهم كل من :

أ- الست ذكاء طارق

ب- السيد مصطفى الغبان

ت- السيد هاشم طراد

ث- السيد هادي هنداس وهو صاحب مركز هنداس الثقافي في منطقة الصويرة وهو عبارة عن متحف شخصي .

ج-الحاج علاء زبالة

ح-الاستاذ علاء الجبوري

كل هؤلاء وغيرهم هم متطوعون لخدمة المتحف والثقافة بشكل عام .

٨-ماذا يحتاج السيد صباح السعدي وما هي حقوقه التي يراها مناسبة لديمومة متحفه الشخصي ، وما هي الواجبات المطلوبة منه ؟

هناك جملة من الاحتياجات التي يراها السيد صباح ضرورية لمتحفه فلتسليط الضوء اعلامياً على المتاحف الشخصية بشكل عام يعطي حافزاً لأصحابها بضرورة مواصلة الصمود بوجه التحديات الكثيرة التي تواجههم وتجعلهم دائماً خلف الكواليس فلا يكاد يعرف الكثير من المواطنين شيئاً عن هذه المتاحف على الرغم من أنها تعتبر رافداً للمتاحف العامة وممولاً سياحياً ناجحاً في البلاد ، وهذا المطلب يعتبر من ابسط الحقوق لهؤلاء الاشخاص على السلطات المختصة ، كما أن هناك جملة من الحقوق القانونية والمادية يراها اصحاب هذه المتاحف من حقهم حتى يواصلون عملهم بنجاح .

٩-هل يرى السيد صباح من خلال تجربته الطويلة وخبرته في مجال التحف واقتناءها ومن ثم تكوين هذا المتحف انه يستحق ان نطلق عليه مصطلح (متحف أم هو معرض) ؟

تم سؤال السيد صباح عن رائيه في هذا الموضوع فأجاب أنه يعتقد أن المكان المخصص له لا يعتبر متحفاً وهذا بسبب صغر المكان وعدم وجود تخصص في طريقة

العرض بحيث يجعل المكان وكأنه متحف حقيقي ، ولكن هذا لا يعني ان السيد صباح يمتلك الأدوات الكافية لأنشاء متحف وهو بالحقيقة قد أكد لي أن يمتلك أضعاف ما معروض في متحفه الشخصي ، ففكرة أنشاء متحف ليست بالسهلة تماماً وهي تحتاج لتظافر جهود كبيرة تفوق أمكانيات الافراد ، فالمتحف يحتاج الى مكان واسع وكادر للإدارة وإمكانات علمية ومادية ليست بالقليلة وهذه الأمور لا تتوفر بشكل كافي في المتاحف الشخصية التي تتملك مادة العرض ولا تمتلك المقومات الكافية لأنشاء المتحف .

١٠-هل هناك فكرة لتوسعة المتحف ليشمل تراث الامم الاخرى وهل بالإمكان ذلك ؟

من المؤكد أنه باستطاعة المتاحف الشخصية عرض بعض التحف الفنية التي تخص الأمم والشعوب الاخرى وهذا يأتي ضمن عملية تلاقح ثقافات الشعوب وتوضيح الدور الثقافي للأمم الأخرى لزوار المتحف ، وبالطبع فقد تم مشاهدة مجموعة من هذه الأعمال الفنية في متحف أرض الرافدين وهذا يدل على مدى الوعي الثقافي لصاحب المتحف وحرصه على أيصال العرض المتحفي المتنوع للمتلقي .

١١-هل بالإمكان مشاركة متحف أرض الرافدين بقطع فنية يراها ثمينة بمزادات خاصة أو عروض متحفيه على مستوى دولي ؟

استكمالاً لفكرة تلاقح الحضارات وامكانية عرض نتاجات الامم الاخرى في متاحفنا المحلية ، فأن عملية عرض النتاج الفني الموروث من قبلنا يجب أن يتم التعرف عليه من قبل باقي الامم وهذا بالطبع يعتبر مادة إعلامية خصبة تبرز عظمة الاجداد ومستوى الفكر الفني والثقافي عندهم ، وان فكرة أعارة التحف وعرضها ليست بالجديدة بل هو سياق معمول به لدى الكثير من الدول وبالطبع فأن لهذه العملية مردودات مادية أضافة الى المردود الثقافي ، وبالتالي اصبح بإمكان المتاحف الشخصية استثمار هذه الفكرة لتوسعة النشاط الثقافي والعلمي وحتى المادي .

١٢-هل هناك مشروع اندماج مع متاحف أخرى بغية التعاون العلمي والتوسعة الثقافية وهل بالإمكان ذلك ؟

واستكمالا للسؤال السابق فأن فكرة دمج متحفين او اكثر لفترة محددة تأتي من فكرة أقامه معارض مشتركة ، وبذلك ستكون المادة المعروضة اوسع واشمل وسيكون للبحث

العلمي ومشاركة الآراء والاطلاع على محتويات باقي المعارض اوسع واشمل ، ولكن ذلك يحتاج لتظافر الجهود الشخصية والحكومية بغية توفير الاجواء الملائمة لإقامة مثل تلك المعارض الموسعة .

١٣- هل شارك المتحف ببحوث علمية في مجلات أو دوريات علمية أو مؤتمرات علمية ، وهل ترغبون بمثل هذه المشاركات أن تم توجيه دعوة رسمية لكم ؟

بالتأكيد لا يوجد مانع في مشاركة اصحاب هذه المتاحف في الندوات والمؤتمرات في حالة تم توجيه الدعوى الرسمية لهم ، فهم يشكلون قاعدة ثقافية رصينة ولديهم الخبرة العملية الطويلة في مجال التراث والثقافة والفنون ، ولكن للأسف ليم يتم توجيه مثل هكذا مشاركات لهذه الفئة من المثقفين وبالتالي فهم غير مشاركون ببحوث وتقارير علمية منشورة في مجلات محلية او عالمية .

١٤-هل يقوم المتحف ببرامج تعليمية للطلاب والباحثين ، وفي حالة عدم وجود ذلك هل هناك رغبة بمثل هذه المجالات وهل لديكم خطة تعليمية تثقيفية لديكم ؟

تمتلك المتاحف بصورة عامة المادة العلمية لأجراء البحوث والبرامج التعليمية ومن خلال الرحلات التي يقوم بها الطلاب والزيارات الخاصة للباحثين يمكنهم الغور في حكايات الماضي ، وهذا النتاج يتحقق بالعادة في المتاحف الرسمية الكبيرة لما تمتلكه من مكتبات متخصصة ومختبرات وقاعات للدراسة والبحوث ، كما تمتلك هذه المتاحف قاعات التصوير المحترف ووسائل الإضاءة الصحيحة التي توفر للباحث كل مستلزمات البحث الصحيح ، وعلى الرغم من توفر الرغب لأصحاب المتاحف الشخصية في توفير مثل تلك الظروف إلا انها بالمجل لا تقوم بمثل هذه الفعاليات ، بل يقوم الباحث عن موضوع معين فيجد مادته الدراسية في هذه المتاحف فيقوم بدراسته بجهود فردية مسنودة بالحس الثقافي والرغبة بتقديم يد المساعدة من صاحب المتحف دونما تعقيدات ادارية وموافقات من قبل المسؤولين الذين يحتاج الدارس لموافقتهم في المتاحف الرسمية والخاضعة للدولة والتي تطبق شروط صارمة على الدارسين لقطعها الفنية ، بينما نجد ان اصحاب المتاحف الشخصية يتسابقون في تقديم يد العون بما يمتلكون من امكانيات بسيطة للباحثين عن دراسة معينة تتواجد لديهم وقد يعود

السبب في ذلك الى حالة الانطواء والنسيان التي تعاني منها هذه المتاحف فتراهم يقبلون على المساعدة بكل رحابة صدر بغية تسليط الضوء عليهم من خلال هذه البحوث .

١٥-كيف يتم جذب زائري المتحف بطريقة تشويقية ؟

من خلال القنوات الالكترونية الحديثة وبرامج التواصل الاجتماعي يمتلك السيد صباح السعدي قناة (بغداديون) والصفحة الرسمية (صباح السعدي) الالكترونية والتي يتم من خلالها بث مجموعة من المقاطع التلفزيونية التي تتناول العديد من المواضيع الثقافية والمعلومات العامة التي تسلط الضوء على جوانب متعددة من تاريخ وحضارة بلدنا العزيز كما يتم اللقاء بين حين وآخر بأشخاص ذو باع ثقافي وفني من هنا وهناك ، وتأتي المشاركات لمتابعي هذه الصفحات الالكترونية خير سند لنشر النشاطات الكبيرة التي يقوم بها السيد صباح ومعاونيه وهي تصب بالتالي على تسليط الضوء على العديد من المقاطع المسجلة والتي تلقي الضوء على التراث والمناطق التراثية الثابتة والمنقولة في مختلف الاماكن في الوطن كما يتم عرض المادة الثقافية والمعروضات المتنوعة في متحفه الشخصي والمعروف بمتحف أرض الرافدين .

١٦-كيف تتعاملون مع التحديات الحديثة كتكنلوجيا الواقع الافتراضي والزيارات الافتراضية للمتاحف الاخرى وهل لديكم معرفة عنها ، وهل تستخدمون التقنيات الحديثة في المتحف ؟

لم تترك التكنلوجيا الحديثة باباً لم تطرقه ولعل المتاحف اليوم ليست بالبعيدة عن هذه التطورات بل دخلت الحداثة والتكنلوجيا في مفاصل متعددة في المتاحف اليوم وبالتأكيد يأتي الواقع الافتراضي الثلاثي الابعاد (الهولوجرام)[٢٧] أحد أهم التطورات التي يتم عرض اللقى الاثرية ومختلف التقارير العلمية التي تنقل الزائرين الى عوالم المعرفة والثقافات القديمة وبشكل بسيط وجميل ومشوق ، وعلى الرغم من بساطة هذه التقنية التي أصبح في متناول الكثير ، إلا أن المتاحف الشخصية وفي العراق خصوصاً تفتقر لمثل هذه التقنيات بينما نجدها في المتاحف العربية والاقليمية والعالمية موجودة ولو بنسبة معينة .

١٧-هل هناك سجل يتم فيه توثيق مقتنيات المتحف بصورة علمية ؟

تعتبر عملية تسجيل وتوثيق المقتنيات التي يحتويها المتحف من اهم الوسائل التنظيمية التي يجب استخدامها في المتاحف فهي تضمن الصيغة العلمية والتنظيم الصحيح لتسلسل القطع وعائديتها ونوعها وعمرها الزمني والمادة التي صنعت منها والمكان الذي وجدت فيه والغرض من صناعتها وعمرها الزمني وغيرها الكثير من المعلومات التي تعتبر مصدر ثر لكثير من الباحثين ، كما أن عملية التسجيل والتوثيق قبل البدء بأعمال الحفاظ وأثناء القيام بها وعند الانتهاء منها تعتبر من الامور المهمة وكما نص على ذلك ميثاق البندقية المادة (١٦) [٢٨]والخاصة بأعمال الحفاظ والترميم والحفريات الاثرية وضرورة حفظ التوثيقات في ارشيف عام لتوضع في خدمة الدارسين ، وعلى الرغم من هذه الاهمية فأننا لم نجد مثل تلك السجلات في متحف ارض الرافدين الشخصي وقد تكون هذه الحالة عمومية على اغلب المتاحف الشخصية في العراق ، وقد يرى اصحاب هذه المتاحف ان التسجيل والتوثيق في سجلات منتظمة يحرم اصحابها من حق التصرف بهذه التحف بشكل ما .

١٨-هل هناك تخصص في العرض ؟

لا يوجد تخصص في عرض موجودات متحف ارض الرافدين ويرجع السبب الى صغر المساحة المتوفرة لدى صاحب المتحف ، على الرغم من أن صفة عدم التخصص في عرض محتويات المتاحف الخاصة لا يمكن تعميمها على كل المتاحف الشخصية فالعامل المادي هنا يعلب دوراً كبيراً في عرض المحتويات بشكل أكثر شمولاً وتخصصاً حيث نجد العديد منها تكون كبيرة الحجم وهي طبعاً تتبع الحالة المادية لأصحابها .

١٩-كيف ينظر السيد صباح السعدي لمستقبل متحفه وظاهرة المتاحف الشخصية في العراق ؟

وفي نهاية اللقاء مع السيد صباح السعدي تطرقنا لرؤيته لمستقبل المتاحف الشخصية في العراق ومن ضمنها متحفه الشخصي ، وهو ينظر بضبابية الى مستقبل الحالة الثقافية في البلاد فالثقافة تحتاج الى حالة من الاشباع الفكري المستمد من وضوح الرؤية لنجاح مثل هكذا تجارب ومدى ايمان المسؤولين واصحاب القرار واصحاب رؤوس الاموال الى ضرورة المحافظة على ثقافة وتراث بلدنا العزيز الذي هو مفخرة لكل العراقيين فالوطن الذي يمتد تاريخه لسبعة الاف سنة قبل الميلاد يستحق منا الافضل دائماً .

الخلاصة :

من خلال دراسة ما يعرف اليوم بالمتاحف الشخصية والمجموعات الخاصة توضح لنا اهمية هذه المتاحف والمجموعات الخاصة وضرورة المحافظة عليها ، وهذا ما نصت علية القوانين والمواثيق الدولية والمحلية ، كونها تحتوي على تحف فنية غاية في الاهمية وهي نتاج ثقافي وفكري لأجدادنا الذين سبقونا في الحياة على وجه الارض ، وبما أن فكرة جمع التحف الثمينة منذ القدم كانت هواية يستمتع بها اصحاب النفوذ والاثرياء من ملوك وامراء وقادة حملات عسكرية واصحاب الاموال من التجار والمضاربين بها فأنها كانت اللبنة الاولى لفكرة انشاء(المتحف) وهي بالتأكيد متاحف شخصية أولى ، ليتم فيما بعد انشاء المتاحف الوطنية العامة في مختلف البلدان ، وعليه فأن المتاحف الشخصية تعد من الضرورة بمكان الركيزة الاولى التي نشاء منها علم المتاحف فيما بعد ، لكن هذه المتاحف تعاني اليوم من النقص المادي الكبير كون أن الهواية التي كانت في البداية مقتصرة على الاغنياء باتت اليوم في أيدي هواة دفعهم حب التراث وماضي الاجداد لاقتناء مثل هذه التحف ليجدوا انفسهم في النهاية بين احضان كم كبير من الملتقطات التراثية التي جمعوها خلال حياتهم مع تعاملهم بشكل اكيد بين فترة واخرى بالبيع والشراء تارة أخرى ، مما دفع الكثير منهم لأقامه متاحف صغيرة في بيوتهم بينما أقام القليل منهم متحفه الشخصي على نطاق معروف بنسبة معينة ومن هذه المتاحف في العراق اليوم (متحف ارض الرافدين) للسيد صباح السعدي في بغداد ، ولكي نعطي صفة المتحف على هذه المنشاة فأننا نرى أن اضافة كلمة (شخصي) على هذا النوع من المتاحف سيعطي الصفة الواضحة لطبيعة مثل هذه المتاحف ولتمييزها عن المتاحف العامة التابعة للدولة ، وتأتي المعوقات الكثيرة التي يعاني منها أصحاب هذه المتاحف عائقاً في تطوها، بالتأكيد فأن العامل المادي سيكون في مقدمة هذه المعوقات أضافة الى المسوغ القانوني والحماية القانونية التي تحتاجه هذه المتاحف ، وهذه مسؤولية الحكومة بالتأكيد والجهات المختصة ، هذا اذا علمنا ان المشرع القانوني في العراق قد اجاز التعامل بالمواد التراثية ضمن القانون وضرورة المحافظة على الموروث الثقافي وعليه كان لزاما على الجهات المختصة توفير الضوابط القانونية من تشريعات واضحة وتنظيم نقابات لهؤلاء الاشخاص واحتضان اعمالهم ودعمها ماديا ومعنويا

وثقافيا من خلال عقد الندوات والاجتماعات الدورية والمعارض المشتركة واشراكهم في دورات تثقيفية وتعليمية متخصصة في مجال الاثار والتراث وكيفية المحافظة علية بصيغة علمية وقانونية ، كما أن المادة المحسوبة تراثيا اليوم وهي ملك شخصي لهؤلاء الافراد ستصبح قريباً مادة اثرية غاية في الاهمية وهذا بالتأكيد سيوفره الزمن قريباً وعليه يجب سبق الزمن هنا ووضع محددات منطقية وقانونية يتم من خلالها ضمان حقوق المالك وضمان حق الوطن بإمكانية الحفاظ على موروثه الثقافي .

المصادر:

[١] ((يمكن القول ان علم المتاحف تأسس في بداية القرن الثامن عشر متبنياً مفاهيم الثورة الفرنسية ، ثم تطور في القرن التاسع عشر معتمداً على المنهج العقلي في ألمانيا واهتمام الدول الإسكندنافية بالمتاحف الشعبية ليحتل المتحف مكانة أساسية في السياسات الرامية الى توعية وتثقيف الجماهير ، وشكلت مرحلة الستينات في القرن العشرين مرحلة جدل علمي حول ماهية المتحف داخل المجتمع ومدى تمثيله لثقافة المجتمع المتفاعل معه)) أنظر : الطلبي ، جمعة و الزيدي ، نعيم ، دور المتاحف في دعم الذاكرة الاجتماعية ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، ٢٠١٨ ، العدد ٦٦ ، ص ١٢ .

[٢] عليان ، جمال ، الحفاظ على التراث الثقافي ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٥، ص ٥٧ .

[٣] عليان ، جمال ، نفس المرجع ، ص ٦٢ .

[٤] المحمدي ، صدام فيصل ، كفاءة الحماية القانونية للتراث الثقافي العراقي دراسة تحليلية فيظل احكام قانون الاثار والتراث رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠١ النافذ ، وقائع الندوة القانونية المنعقدة في بغداد ٢٨ شباط – ١ آذار ٢٠٢٢بعنوان الأوجه القانونية لحماية الموروث الثقافي ، بغداد ، ٢٠٢٢ ، ص ١١ .

[٥] جريدة الوقائع العراقية – العدد ٣٩٥٧، ص ٥٦٦ ، ٢٠٠٢ .

[٦] مهدي ، غازي فيصل ، الحماية القانونية للأموال الاثرية في العراق ، الحماية القانونية للأثار العربية ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٩٤ .

[٧] الشبلي ، سعيد علي غافل و الزبيدي ، وسام رزاق فليح ، الأسس القانونية لسلطة الإدارة في حماية التراث الثقافي والطبيعي في العراق دراسة مقارنة ، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية ، العدد الحادي والعشرون ، بغداد ، ٢٠٢١ ، ص ٩٦ .

[8] Austria on 24 August 2007 ICOM Statutes adopted by the 22 nd General Assembly in Vienna ,

[٩] راشد ، محمد جمال ، أنواع المتاحف ومعايير تصنيفها ، مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب ، المجلد ٢٢، العدد ١ ، ٢٠٢١، ص ٧٣٨.

[١٠] البلادي ، آمنة محمد خضير، العلاقات الفنية التشكيلية العامة ودورها في إثراء الثقافة الفنية ، رسالة ماجستير في التربية الفنية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ٢٠١٤، ٢٠١٥ ، ص ١٤ .

(١١) غنيمة ، عبد الفتاح مصطفى ، المتاحف والمعارض والقصور ، كلية الآداب جامعة المنوفية ، مصر ، ١٩٩٠ ، ص ٨١ .

(١٢) غنيمة ، عبد الفتاح مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(١٣) عليان ، جمال ، الحفاظ على التراث الثقافي ، ص ١٥٣ .

(١٤) راشد ، محمد جمال ، أنواع المتاحف ومعايير تصنيفها ، ص ٧٤٢ .

(١٥) الطلبي ، جمعة و الزيدي ، نعيم ، دور المتاحف في دعم الذاكرة الاجتماعية ، ص ١٠ .

(١٦) الغامدي ، حامد جماح حامد ، واقع برامج الدورات والمحاضرات والمعارض العلمية الحرة في مدارس الطائف من وجهة نظر

(١٧) عمران ، ناهد أحمد ، دور المتاحف الحديثة في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة المتاحف الخضراء بين المفهوم والتطبيق ، جامعة مطروح ، كلية السياحة والفنادق، الجزء الخامس ، مصر، ٢٠٢٢ ، ص ١٦٧.

(١٨) وافية ، بو ودن ، المعارض ودورها في الترويج للتراث الثقافي المحلي ، رسالة ماجستير جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – قسم علم الاجتماع ، الجزائر ، ٢٠٢٠ ، ص ٥٣ .

(١٩) الدباغ ، تقي ورشيد فوزي ، علم المتاحف ، مطبعة جامعة بغداد ،١٩٧٩ ، ص ١٣ .

(٢٠) الدباغ ، تقي ورشيد فوزي ، نفس الصدر ، ص ١٤ .

(٢١) العبود ، عامر ، أنواع الهوايات الشخصية وأهميتها في حياة الأنسان ، مجلة تطوير الذات ، مجلة الكترونية ، ت ٢٠١٩ .

(٢٢) المحمدي ، صدام ، كفاءة الحماية للموروث الثقافي العراقي ، ص ١٠ .

(٢٣) في عام (١٩٦٩) اهدى السيد (عبد الله شكر الصراف) للمتحف العراقي مجموعته الخاصة من المسكوكات التي تتكون من (١٥٩٣) مسكوكة منها (٤٣١) ذهبية و(١٠٩١) فضية والباقي من النحاس وهي تمثل (٦٠) اسرة ودولة وتشير لحكم (٤٥٠) شخصية ما بين سلطان ووالي في العالم العربي والاسلامي

(٢٤) الدباغ ، تقي ورشيد فوزي ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٢٥) الشبلي ، سعيد علي غافل و الزبيدي ، وسام رزاق فليح ، الأسس القانونية لسلطة الإدارة في حماية التراث الثقافي والطبيعي في العراق دراسة مقارنة ، ص ١٠٦ .

(26) Richards , G , Cultural Tourism , Archaeological Displays and the public Museology and interpretation, 2016- London. Power Edge 11-12

(27)Safy el deen , Ahmed Mohamed , Using hologram technology in constructing virtual Scenes in archaeological sites to support tourism in Egypt , Beni – suef university , p . 654-668 .

مجلة العمارة والفنون والعلوم الانسانية ، المجلد الخامس – العدد العشرون

(٢٨) عليان ، جمال ، الحفاظ على التراث الثقافي ، ص ١٤٧ .

الرجاء ممنوع اللمس
الرجاء ممنوع اللمس
الرجاء ممنوع اللمس

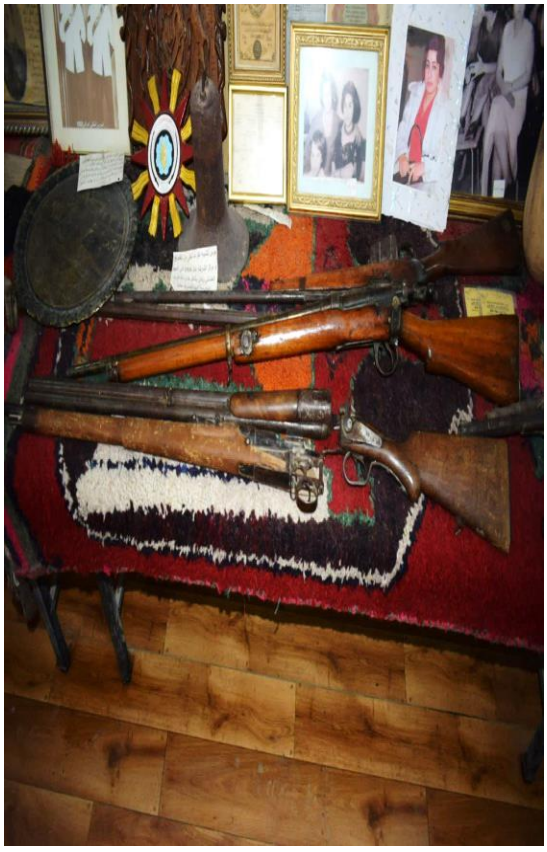

الاستخدامات

السير بيل مستشارة المندوب السامي في العراق
بيرسي كوكس 1921

قوالب خشبية تستخدم لطباعة النقوش
الاسلامية على الاقمشه وفيها ابداع الفن
العراقي ايام زمان

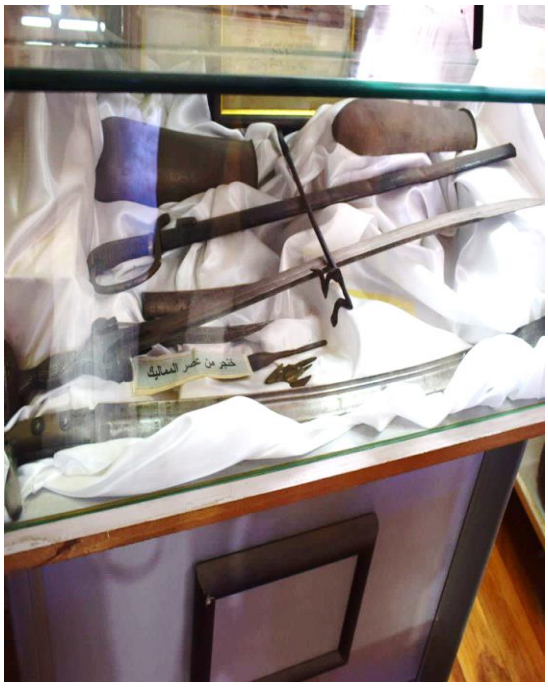
خنجر من عصر المماليك

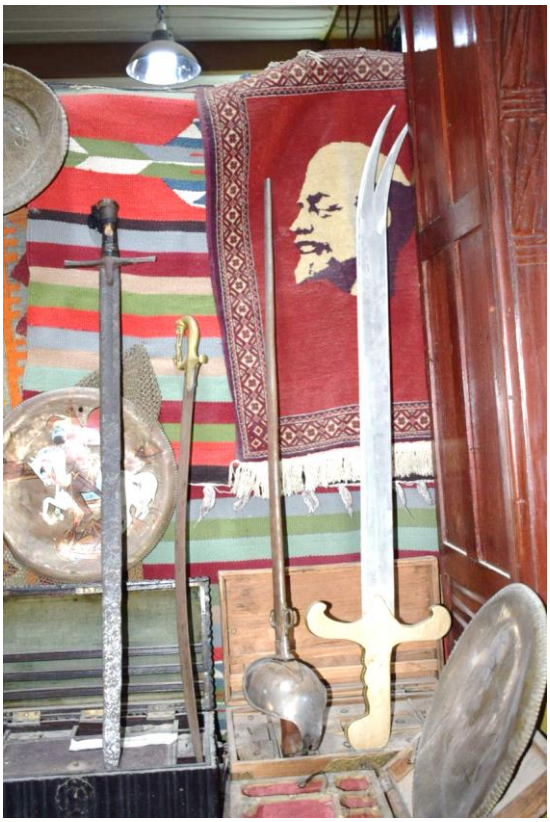

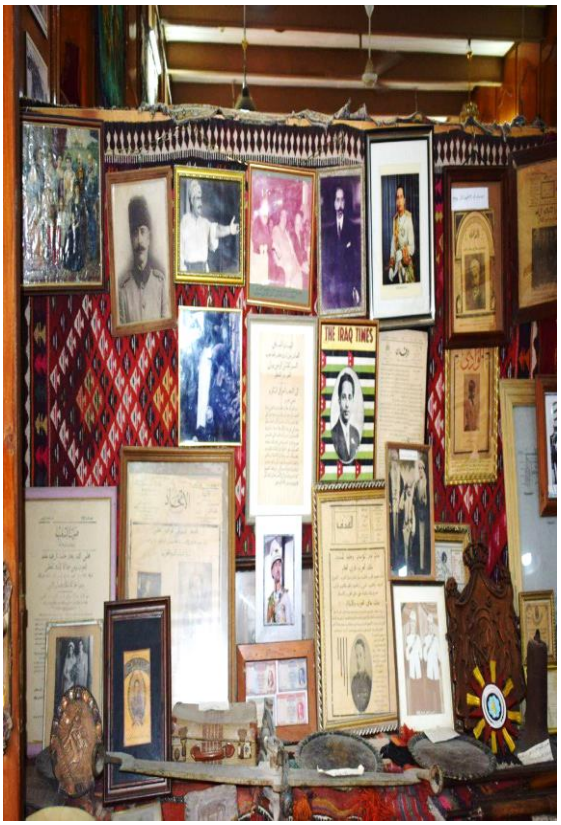
THE IRAQ TIMES

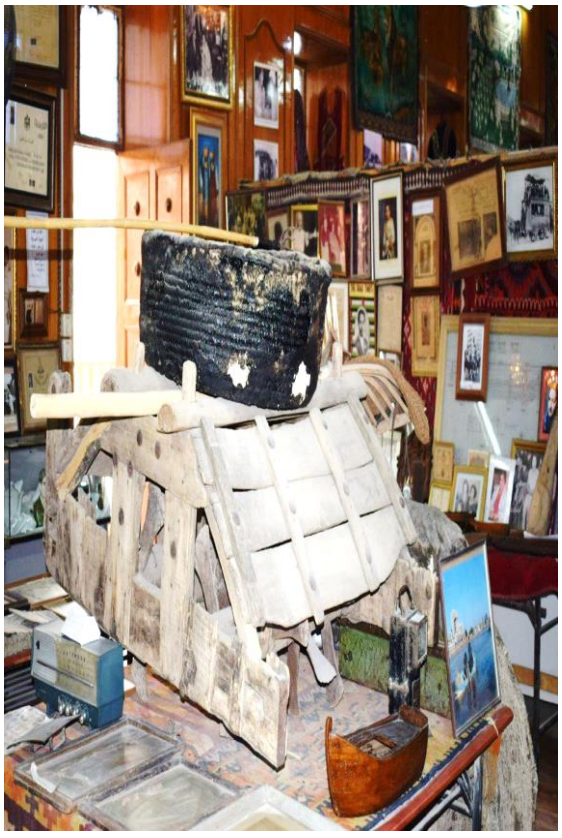

الشعب يقضي على نوري
الزمان